استقبل لاريجاني والأخير: سورية دولة مهمة في محور المقاومة وإيران ستواصل دعمها

الرئيس الأسد: الشعب مصمم على تحرير كامل الأراضي من الإرهاب

الوطن- وكالات

شدد الرئيس بشار الأسد أمس على أن الشعب السوري مصمم على تحرير كامل الأراضي السورية من الإرهاب، وذلك خلال استقباله وفداً من مجلس الشورى الإيراني برئاسة علي لاريجاني رئيس المجلس، الذي جدد تأكيد مواصلة بلاده دعمها لسورية في مساعيها للقضاء على الإرهاب على أراضيها كافة.

وذكر بيان رئاسي بثته وكالة «سانا»، أنه جرى في مستهل اللقاء استعراض النجاحات التي يحققها الجيش العربي السوري وحلفاؤه في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية في إدلب وريف حلب حيث تم تبادل التهنئة بالانتصارات والإنجازات التي تحققت ضد الإرهاب في الفترة الأخيرة والتي أدت إلى مغالاة بعض دول الغرب وأولها الولايات المتحدة في مواقفها العدائية تجاه سورية وإيران.

وأكد الرئيس الأسد، أن الدول المعادية للشعب السوري ما زالت تحاول حماية الإرهابيين الذين يتخذون الأهالي رهائن ودروعاً بشرية وهذا ما لا يمكن السماح باستمراره على حساب حياة المواطنين وأمنهم واستقرارهم، مشدداً على أن الشعب السوري مصمم على تحرير كامل الأراضي السورية.

من جانبه أكد لاريجاني مواصلة دعم بلاده لسورية في مساعيها للقضاء على الإرهاب على أراضيها كافة، مشدداً على أهمية الانتصارات الأخيرة ضد الإرهابيين، ومعرباً عن ثقته بقدرة الشعب السوري على استكمال تحرير أراضيه كافة واستعادة مكانة سورية في المنطقة.

كما تناول اللقاء تطورات الأوضاع في المنطقة وعلى الساحة الدولية في ظل سياسة نشر الفوضى وزعزعة الاستقرار التي تنتهجها بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وكان هناك توافق حول ضرورة العمل المشترك من أجل توسيع دائرة الدول الرافضة لهذه السياسات والتعاون معها من أجل عدم السماح بجر العالم إلى المزيد من الحروب.

وتطرق اللقاء للعلاقات الإستراتيجية التي تجمع بين البلدين ومن ضمنها العلاقات البرلمانية وأهمية مواصلة تعزيز هذه العلاقات التي أثبتت أنها أساسية لحماية البلدين وتحقيق مصالح شعبيهما.

حضر اللقاء رئيس مجلس الشعب حموده صباغ والمستشارة السياسية والإعلامية في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان ومعاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان وسفير سورية في إيران عدنان محمود ومديرة المكتب السياسي والإعلامي في رئاسة الجمهورية لونة الشبل وسفير إيران في سورية جواد ترك آبادي.

ووصل وفد مجلس الشورى الإيراني إلى دمشق صباح أمس ، في زيارة يلتقي خلالها كبار المسؤولين السوريين، حيث كان في استقباله في مطار دمشق الدولي رئيس مجلس الشعب.

وصرح لاريجاني بعيد وصوله للصحفيين بأن سورية دولة شقيقة ومهمة في محور المقاومة، مشددا على أهمية العلاقات الثنائية بين البلدين.

وقال: «لدينا مشاورات مهمة حول قضايا تهم السوريين حسب الظروف والمستجدات وتطوير العلاقات الثنائية».

بدوره بين صباغ في تصريح مماثل أن سورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية تجمعهما روابط متينة أبرزها محاربة الإرهاب التكفيري والتآمر والحصار الذي يتعرض له البلدان، مؤكداً أن الانتصارات التي تتحقق يومياً على الأرض دليل واضح على حتمية انتصار الإرادة الصلبة في مواجهة كل هذه المشاريع التآمرية. وقبيل توجهه إلى دمشق صرح لاريجاني للصحفيين في طهران بأن التطورات الراهنة في المنطقة تتطلب مشاورات وثيقة بين الدول ومنها سورية وأن زيارته ذات طابع برلماني من جهة وتشمل محادثات مختلفة حول القضايا المهمة في المنطقة.

وتوجه وفد مجلس الشورى الإيراني مساء أمس بعد انتهاء زيارته لدمشق إلى العاصمة اللبنانية بيروت ، في زيارة رسمية تستمر يومين، يلتقي في خلالها كبار المسؤولين اللبنانيين ، وفق موقع قناة «العالم».

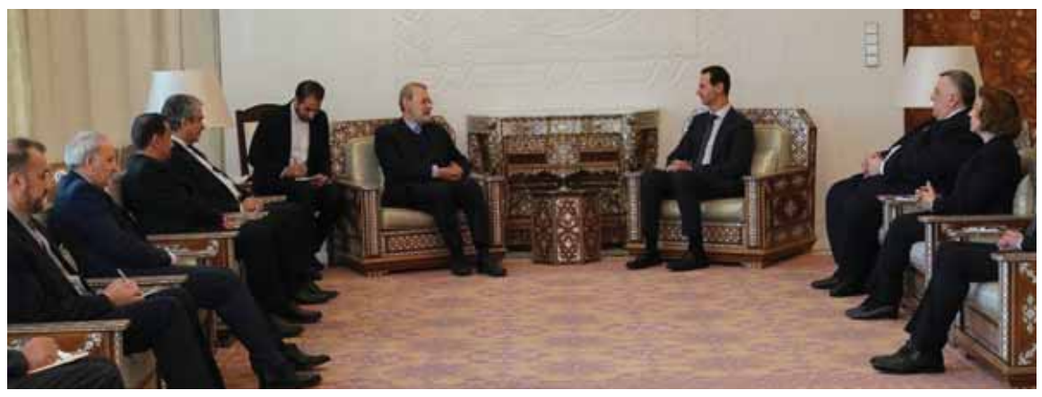

الرئيس بشار الأسد يستقبل رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني أمس (سانا)

التقى صباغ وخميس.. وتركيز على فتح آفاق أوسع للتعاون «التجاري والاستثماري»

محمد منار حميجو

أكد رئيس مجلس الشعب حموده صباغ، أن إيران سيكون لها دور كبير في مرحلة إعادة الإعمار في سورية، في حين كشف رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني علي لاريجاني الذي بحث مع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس ضرورة فتح آفاق أوسع للتعاون الاقتصادي بين البلدين، أن مباحثاته مع الرئيس بشار الأسد تناولت مسألة تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وفي مؤتمر صحفي مشترك عقب لقائه صباغ أكد لاريجاني، أن قطاع الأعمال في إيران مستعد لدعم سورية، موضحاً أن هناك دراسات حول آليات دخول الشركات الإيرانية، وأضاف: «لا يمكن القول إن هناك معوقات للعمل المشترك ولكن هناك بعض الأمور الروتينية والإدارية»، أملاً أن تقوم الجهات التنفيذية في البلدين بالدفع قدماً بالعمل الثنائي.

ولفت إلى أن بلاده تدعم الحكومة والشعب السوري في محاربة الإرهاب، مؤكداً أن مكافحته في المنطقة موضوع مهم وأن أميركا وبعض دول المنطقة تساعد الإرهاب.

من جهته، أكد صباغ أن ما بين سورية وإيران أكثر من الصداقة والأخوة، وقال: نحن معاً نقود معركة العدالة والمساواة والقضاء على الهيمنة والصهيونية والعمالة بكل أشكالها، معتبراً أن سورية وإيران أثبتتا قوتهما رغم الحصار الاقتصادي.

ورداً على سؤال حول التعاون السوري الإيراني في مجال إعادة الإعمار، قال صباغ: كما كان للأشقاء في إيران دور في مؤازرة سورية ودعمها خلال الحرب الظالمة عليها سيكون لهم دور كبير في مرحلة إعادة الإعمار.

وخلال اللقاء بحث صباغ مع لاريجاني والوفد المرافق العلاقات الثنائية بين سورية وإيران في المجال البرلماني وسبل تعزيز التعاون لزيادة مستوى التبادل التجاري بينهما.

وأكد صباغ عمق التحالف الإستراتيجي السوري الإيراني في مواجهة الإرهاب، داعياً إلى الدفع قدماً بالعلاقات الثنائية لمواجهة الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على البلدين.

من جهته أعرب لاريجاني عن اعتزاز بلاده بصمود سورية والانتصارات المتلاحقة التي تحققها ضد الإرهاب وثقته بتحسن الظروف فيها قريبا، موضحاً أن بلاده تنظر إلى التعاون مع سورية على أنه تحالف إستراتيجي، مجدداً التأكيد على استمرار بلاده بدعم سورية في كل المجالات وفي مرحلة إعادة الإعمار ورفع مستوى التبادل والعلاقات التجارية بين البلدين.

وفي السياق، وحسب بيان تلقت «الوطن» نسخة منه التقى رئيس مجلس الوزراء لاريجاني والوفد المرافق، حيث تناول اللقاء أهمية التنسيق والتشاور المستمر بين البلدين في ظل الحصار والعقوبات الغربية التي تستهدف الشعبين السوري والإيراني وضرورة فتح آفاق أوسع للتعاون في المجال الاقتصادي «التجاري والاستثماري» ومشاريع النقل والبنى التحتية ومشاركة الشركات ورجال الأعمال الإيرانيين في إعادة الإعمار ودراسة إقامة منطقة اقتصادية مشتركة ومنطقة خاصة بالاستثمارات الإيرانية في سورية.

وبينما أكد خميس أن العلاقات المتميزة بين سورية وإيران على كل الصعد تمثل أنموذجا للعلاقات الأخوية الصادقة، جدد لاريجاني موقف بلاده الداعم لسورية حتى تحقيق النصر النهائي على الإرهاب وعودة الأمن والامان إلى كامل التراب السوري، مشيراً إلى ضرورة تنشيط التبادل التجاري ومنح التسهيلات للفعاليات الاقتصادية لإقامة مشروعات مشتركة.

روحاني: إدلب سورية وينبغي محاربة الإرهاب فيها وعلى تركيا احترام «الاتفاقات»

وكالات

بعد روسيا، وجهت إيران أمس رسالة بالغة وقوية للنظام التركي بشأن سورية، أكدت فيها ضرورة احترامه لجميع الاتفاقات المتعلقة بهذا البلد واحترام وحدة أراضيه وسيادته، مشددة على أن إدلب محافظة سورية وينبغي محاربة الجماعات الإرهابية فيها، ومعتبراً أن ادعاءات النظام التركي بأنه يتخوف من تدفق المهجرين، لا يمكن أن تكون ذريعة كي تتخلى سورية عن سيادتها على المحافظة.

ونقل موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني عن الرئيس الإيراني حسن روحاني قوله في مؤتمر صحفي: إن «اتفاق سوتشي اتفاق سياسي هام ونموذج ناجح في المنطقة وندعو تركيا لاحترامه، ولا ينبغي لتركيا التخلي عن اتفاق سوتشي ومسار أستانا».

وأمل روحاني من رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان محاربة الإرهاب واحترام وحدة سورية وسيادتها، وأضاف: «أردوغان أبلغنا خلال الاجتماعات أنه يحترم سورية كبلد موحد، وأكد على أهمية سيادة الحكومة السورية على أراضيها، ونأمل منه العمل بذلك».

وشدد روحاني، على أن إدلب محافظة سورية وينبغي محاربة الجماعات الإرهابية فيها، معتبرا أن ادعاءات النظام التركي بأنه يتخوف من تدفق المهجرين، لا يمكن أن تكون ذريعة كي تتخلى سورية عن سيادتها على إدلب.

وجدد روحاني التأكيد على أن المهجرين السوريين سيعودون إلى إدلب بعد القضاء على الإرهاب، معربا عن أمله في الاستمرار بمتابعة مسار أستانا بهدف التوصل إلى حل في سورية.

وتعتبر إيران من الدول الضامنة لمسار أستانا حول سورية إلى جانب روسيا والنظام التركي الضامن للتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة، والذي تمخض عنه اتفاق منطقة «خفض التصعيد» الرابعة الخاص بإدلب منتصف أيلول ٢٠١٧.

ولم يلتزم النظام التركي بتنفيذ بنود الاتفاق المتمثلة بلجم التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة عن الاعتداء على مواقع الجيش العربي السوري والمناطق الآمنة.

كما لم يلتزم نظام أردوغان بتنفيذ اتفاق «سوتشي» الذي تم في أيلول ٢٠١٨ بين موسكو وأنقرة.

على خط مواز، بحث وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو، على هامش المؤتمر الأمني في ميونخ، بحسب موقع قناة «العالم» الإلكتروني، العلاقات الثنائية والتطورات في الساحة السورية والإجراءات الأميركية في العراق والمنطقة.

وكالة «سبوتنيك» بدورها، نقلت عن أوغلو، أنه طلب من نظيره الروسي، سيرغي لافروف، على هامش مؤتمر ميونخ، «إيقاف» العملية العسكرية التي يخوضها الجيش العربي السوري في إدلب على «الفور».

من جانبه، نفى نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، والمبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مزاعم أردوغان بأن روسيا تقود على أعلى المستويات الصراع في ليبيا: وقال: «هذا لا يتوافق مع واقع الأمور، لا أعلم من جاء بذلك؟»، وذلك بحسب «روسيا اليوم».

نصر الله: أميركا هي المسؤولة عن جرائم داعش في سورية والعراق

الوطن - وكالات

حمّل الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أمس، الولايات المتحدة الأميركية المسؤولية عن جرائم تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق وكل ممارسات وانتهاكات العدو الإسرائيلي، مشدداً على أنه ليس أمام شعوب المنطقة في مواجهة العدوان الأميركي إلا خيار المقاومة الشاملة.

وخلال كلمة له في ذكرى القادة الشهداء، أمس، أكد نصر الله، حسب وكالة «سانا»، أن جرائم الولايات المتحدة الأميركية تفرض على شعوب المنطقة مواجهتها عن طريق المقاومة، داعياً إلى إعداد ملفات قانونية توثق هذه الجرائم والمسؤولين عنها وأدواتها وتقديمها للمحاكم الدولية.

وأوضح نصر الله، أن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن جرائم تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق وكل ممارسات وانتهاكات العدو الإسرائيلي.

وشدد على أن جريمة اغتيال الفريق قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس ومن ثم إعلان ما تسمى «صفقة القرن» وكل جرائم الرئيس الأميركي دونالد ترامب أدخلت المنطقة ومحور المقاومة في مرحلة جديدة وحساسة ومصيرية جداً تفرض الذهاب إلى مواجهة الإدارة الأميركية.

وأشار نصر الله إلى أن ما يسمى «صفقة القرن» ليس صفقة بل خطة إسرائيلية لإنهاء القضية الفلسطينية تبناها ترامب، مؤكداً أن موقف الفلسطينيين ورفضهم هذه الصفقة بشكل قاطع هو الحجر الأساس في مواجهتها.

وقال: «نحن أمام مواجهة جديدة لا مفر منها لأن الطرف الآخر يهاجم ويبادر ويقتل ويشن الحروب»، مشيراً إلى أنه ليس أمام شعوب المنطقة في مواجهة العدوان الأميركي المتعدد والمتنوع إلا خيار المقاومة الشاملة والشعبية في كل أبعادها الثقافية والاقتصادية والسياسية والقضائية.

ولفت نصر الله إلى أنه في هذه المعركة نحتاج أولاً إلى الوعي وأن ندعو إلى الحقيقة الواضحة وعدم الخوف من أميركا التي تلجأ من أجل فرض مخططاتها إلى كل الوسائل لديها سواء أكانت عسكرية أم اقتصادية، موضحاً أنه يجب مواجهتها بالوسائل نفسها، مطالباً بمقاطعة البضائع الأميركية لأن هذا جزء من المعركة.

وشدد نصر الله وفق موقع قناة «المنار» على أن «كل شعوب المنطقة ستحمل البندقية في مواجهة الاستكبار وأميركا بنفسها لم تترك خياراً سوى ذلك»، داعياً كل العلماء والنخب والمؤسسات والحكومات إلى الدخول في جبهة المقاومة المتعددة والشاملة لمواجهة أميركا.

وحول الشأن الداخلي اللبناني أوضح نصر الله، حسب «سانا» أن الوضع في لبنان يحتاج إلى معالجة وجميع اللبنانيين مسؤولون عن ذلك داعياً إلى إعطاء الحكومة الجديدة فرصة للعمل على إنقاذ الوضع لأنها إذا نجحت فهي تقدم خدمة كبيرة لكل اللبنانيين.

أفشل محاولة اعتداء بـ٥ طائرات مسيّرة على مصفاة حمص

الجيش يؤمّن حلب بعد اكتساحه الإرهابيين من عشرات القرى.. والأفراح تعمّ المدينة

حلب – خالد زنكلو
حماة - محمد أحمد خبازي
حمص - نبال إبراهيم
دمشق – الوطن – وكالات

مع تأمين الجيش العربي السوري مدينة حلب بشكل كامل من الإرهاب بسيطرته على عشرات البلدات والقرى في ريفها الشمالي وأرياف أخرى، عمت الاحتفالات أرجاء المدينة بخلاصها من قذائف الموت التي كان يستهدفها بها الإرهابيون الذين لم ينفعهم دعم راعيهم النظام التركي مع إصرار الجيش على تخليص البلاد منهم ومن الاحتلال.

وبين مصدر ميداني في حلب لـ«الوطن»، أن الجيش شن أمس هجوماً واسعاً باتجاه منطقتي الراشدين الثانية والثالثة ومنطقة الشويحنة وتلتها الإستراتيجية على التخوم الشمالية الغربية لمدينة حلب، وفرض سيطرته عليها إثر اشتباكات مع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي قبل أن يمد نفوذه إلى بلدة كفرداعل المجاورة في وقت كثف فيه من استهدافه لمواقع الإرهابيين من محور بلدتي عاجل وعويجل في ريف حلب الجنوبي الغربي وليهيمن على بلدات الهوتة وقيلون والفنار وبشقاتين وجمعية الاتحاد العربي السكنية وجمعية الكهرباء الثانية وجمعية المحاربين وجمعية آذار ومجينة، على حين تولى سلاح الجو في الجيش استهداف مواقع الإرهابيين في عمق الريفين الغربي والشمالي ودكها في بلدات قبتان الجبل وبابيص ومعارة الأرتيق، موقعاً قتلى وجرحى في صفوفهم.

وأضاف المصدر: إن وحدات الجيش باغتت مساء مسلحي «النصرة» و«أجناد القوقاز» و«الحزب الإسلامي التركستاني»، في المواقع التي تحتلها في جمعية الزهراء ومحيط حي الزهراء شمال غرب مدينة حلب، وتمكنت إثر اشتباكات عنيفة من مد نفوذها إلى القصر العدلي (العظم) ثم إلى مستديرة وأتوتستراد المالية وساحة النعناعي والصالات الصناعية وجامع الرسول الأعظم وصولاً إلى مدرسة الملاكين والمهندسين وساحة الإسمنت وجمعية الأطباء والمستوصف ومبنى الخدمات، ورفعت العلم السوري فوق الأبنية وسط فرحة الأهالي الذين خرجوا بمسيرات مؤيدة للجيش وصدحت زغاريدهم من شرفات المباني.

وأكد المصدر نجاح تكتيك الجيش الذي اتبعه منذ انطلاق عمليته العسكرية لفرض طوق حول القطاعين الغربي والشمالي من المدينة، حيث تقدمت وحداته من ريف حلب الجنوبي إلى الجنوبي الغربي فالريف الغربي للالتقاء بوحداته التي تقدمت من الريف الشمالي بهدف إغلاق المنطقة بالكامل، وسرعان ما نجح تكتيكه بانسحاب الإرهابيين من بلدات حيان وبيانون وتل مصيبين وبشنطرة في عمق جيب الريف الشمالي، الذي يسيطر عليه «النصرة» وأخواته من تنظيم القاعدة.

وأوضح أن تضييق الخناق على إرهابيي ريف حلب الشمالي بمواصلة زحف الجيش في مناطق ريفها الغربي، دفع ما تبقى من إرهابيي هذا الريف إلى الاندحار من مناطق الجيب في بلدات حريتان وحيان ومعارة الأرتيق وكفر حمرة، ثم من مستديرة الليرمون والصالات الصناعية في الليرمون عند طرف المدينة الشمالي الغربي، وليخلو الريف الشمالي بشكل كامل من الإرهابيين الذين انسحبوا إلى دارة عزة أقصى ريف حلب الغربي وإلى ريف إدلب الشمالي.

وبذلك، تخلو خطوط تماس جبهات حلب الغربية والشمالية من الإرهابيين، ولأول مرة منذ ٨ سنوات بالتزامن مع تأمين الجيش لطريق عام حلب– دمشق، ولتصبح الفرحة فرحتين، بتأمين محيط المدينة بالكامل من الإرهاب وفتح شريانها الرئيسي إلى العاصمة دمشق وباقي المحافظات السورية.

وقال المصدر: إن الجيش في ريف إدلب الجنوبي، أحكم قبضته على بلدة ركايا الواقعة إلى الغرب من الطريق الدولي حلب – حماة شمال غرب مدينة خان شيخون، موسعاً هامش أمان الطريق الذي غدا بالكامل مع محيطه، وصولاً إلى حلب، بعمق من ٤ إلى ١٠ كيلو مترات تحت سيطرته.

بدوره قال مصدر ميداني آخر لـ«الوطن»: إن مجموعات إرهابية من تنظيم «النصرة» وحلفائه اعتدت بقذائف صاروخية فجر أمس على نقاط عسكرية في محور المشاريع بسهل الغاب في ريف حماة الشمالي الغربي.

وأشار إلى أن مجموعات إرهابية أخرى اعتدت أيضاً بالصواريخ على نقاط للجيش في بلدة النيرب بريف إدلب الشرقي، وهو ما جعل الجيش يرد على هذه الاعتداءات بمدفعيته الثقيلة التي دكّ بها مصادر إطلاق الصواريخ محققاً فيها إصابات مباشرة.

ولفت المصدر، إلى أن الجيش دكّ بمدفعيته الثقيلة مواقع ونقاطاً للإرهابيين في عدة محاور بريفي حماة الشمالي والغربي ومحيط مدينة إدلب ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من الإرهابيين.

على خط مواز، أعلن مركز «حميميم» للمصالحة، حسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أنه تم تجهيز معابر ونقاط تفتيش إضافية لتسهيل إجلاء المدنيين من منطقة وقف التصعيد في إدلب، حيث دعا المركز قادة الجماعات المسلحة، إلى التخلي عن الاستفزازات المسلحة، والشروع بتسوية سلمية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

وإلى حمص، حيث قال مصدر مطلع في المحافظة لـ«الوطن»: إن «الجيش تمكن فجر أمس الأحد من إحباط محاولة اعتداء إرهابية جديدة على مصفاة حمص عبر ٥ طائرات مسيّرة إلكترونياً».

عناصر الجيش يحتفون بفتح الطريق الدولي بين حلب ودمشق بعد دحر الإرهاب عنه (سانا)

قولاً واحداً

الخطر الحقيقي الذي يهدد الخليج العربي

د. قحطان السيوفي

من المعلوم أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تقوم بإيهام حكام دول الخليج العربي النفطية بالخطر الإيراني ليكون مبرراً لشفط أموال هذه الدول بدعوى حمايتها من هذا الخطر المزعوم على حين الخطر الحقيقي الذي يهدد دول الخليج يكمن في سياسات حكوماتها القائمة على إيرادات أحادية من النفط والغاز.

حذر صندوق النقد الدولي بتاريخ ٦ شباط ٢٠٢٠ في دراسة حول «مستقبل النفط والاستدامة المالية» من أن التغييرات الكبيرة في سوق النفط، وانخفاض أسعاره، ولاسيما عقب المخاوف على البيئة، والتي أفضت للحد من استخدام النفط تدريجياً، تمثل تحدياً كبيراً للبلدان النفطية، وأنه يجب على دول الخليج القيام بإصلاحات أو المخاطرة برؤية ثرواتها تتلاشى خلال ١٥ عاماً، وحسب التقرير ارتبطت الطفرة النفطية منذ ستينيات القرن الماضي في منطقة الخليج العربي بإنشاء كيانات سياسية لاستغلال هذه الثروات وإدارتها، معتمدةً على النظام القبائلي فاعتمدت هذه الدول على «الذهب الأسود» الذي كان له الفضل في إثرائها لعقود مُهددة بأن تصبح مقترضة، ذلك لأن اقتصاداتها ونُظمها السياسية تتشكل جوهرياً بفعل الاعتماد القوي على تدفق الإيرادات النفطية، ما يُشكل علاقة عكسية بين الاعتماد المفرط لهذه البلدان على الثروات الطبيعة، وبين معدلات النمو الاقتصادي، والتي تُعرف باسم لعنة الموارد النفطية.

وتضخ دول الخليج: البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات، خمس إجمالي إمدادات النفط الخام في العالم، ويشكل دخل النفط ما يتراوح بين ٧٠ إلى ٩٠ بالمئة من الإيرادات العامة، وجمعت الدول الست خلال عقدين نحو ٢,٥ تريليون دولار من الأصول المالية.

مع انهيار أسعار النفط عام ٢٠١٤، عانت دول الخليج بما في ذلك السعودية أكبر مصدر للنفط بالعالم، عجزاً مستمراً في الموازنة وتراجعاً في النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمارات الأجنبية ما دفعها إلى اللجوء للاقتراض الداخلي والخارجي، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بنسبة ٧ بالألف عام ٢٠١٩ مقارنة مع ٢ بالألف عام ٢٠١٨ بالمقابل يشهد سوق الطاقة العالمي تغييراً كبيراً مع قيام التقنيات الحديثة بزيادة العرض، على حين دفعت المخاوف المتعلقة بالتغير المناخي العالم إلى الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة وتشير التوقعات إلى أن صافي الثروة المالية لدول الخليج في طريقه ليصبح سلبياً بحلول عام ٢٠٣٤ وهذا الاستنتاج بني على زيادة إمدادات النفط من المصادر القديمة والجديدة، وسيبتعد العالم تدريجياً عن النفط، نتيجة المخاوف بشأن البيئة، ما يُشكل تحدياً كبيراً للدول المصدرة للنفط، ومنها دول الخليج.

يقول أحد مؤسسي منظمة أوبك خوان بابلو بيريز ألفونسو «ما النفط سوى فضلات الشيطان، ونحن نغرق فيها» قد تشكل هذه المقولة السمة المشتركة لدول الخليج العربي النفطية.

وقد أدى العجز الناجم عن انخفاض إيرادات النفط والغاز إلى تخفيض صافي الثروات المالية في الفترة بين ٢٠١٤–٢٠١٨، بقرابة ٣٠٠ مليار دولار لتصبح ٢ تريليون دولار، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، وبالمقابل ديون حكومات دول الخليج ارتفعت من ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨ فراحت أغلبية دول الخليج تحاول خفض الدعم الحكومي وحتى فرض ضريبة القيمة المضافة وضرائب أخرى ويفكر البعض بتخفيض الرواتب العامة.

تعتبر دول الخليج هذه الإجراءات حساسة وخطرة سياسياً لتأثيرها السلبي المحتمل في المواطنين الذين اعتادوا الضرائب المنخفضة والإعانات الحكومية وقد يكون لها في الأجل الطويل عواقب اجتماعية واقتصادية مؤثرة في دول الخليج العربي، فالتنمية والاقتصاد عانيا كثيراً طوال نصف قرن مضى، والتحديات المستقبلية كثيرة جداً، وقد أوجدت تشوهات هيكلية بالغة الضرر.

إن ثروة الخليج المقدرة بنحو تريليوني دولار أميركي، مهددة بالاندثار تباعاً، بدايةً من البحرين عام ٢٠٢٤، ثم سلطنة عمان عام ٢٠٢٩ فالسعودية عام ٢٠٣٥ والكويت عام ٢٠٥٢.

ويرجّح الصندوق أن يصل الطلب العالمي للنفط إلى الذروة عام ٢٠٤٠ تقريباً، لافتاً إلى أن زيادة الاعتماد على بدائل الطاقة قد يعجّل بهذا، ويجعل عام ٢٠٣٢ الأعلى طلباً للنفط. كما أن فرض دول العالم ضرائب على المنتجات البترولية قد يجعل عام ٢٠٢٨ الأعلى طلباً، ويشير تقرير الصندوق إلى أن هذا التعجيل يضر مباشرةً بمصالح دول الخليج.

وقدّر الصندوق الدولي نمو اقتصاديات الدول الست بنحو ٦ بالألف خلال عام ٢٠١٩، على حين لم يتعدَّ ٢ بالمئة عام ٢٠١٨، وكان متوسط النمو يعادل ٤ بالمئة قبل انهيار أسعار النفط.

المتوقع أن تزداد التحديات المالية التي ستواجه دول الخليج في المستقبل، ولاسيما بعدما أفقد تراجع أسعاره هذه الدول نحو ٣٠٠ مليار دولار من ثرواتها المالية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، وفق بيانات الصندوق. كما أن استمرار أوضاعها المالية على هذا الشكل يعني أنها ستتحوّل عام ٢٠٣٤ من دول ثرية إلى دول مستدينة، وتبعاً لذلك لدى دول الخليج خياران، الأول أن تجري إصلاحات مالية عميقة وهذا الخيار يبدو صعباً وقد تنجم عنه تبعات اجتماعية خطيرة في بلدان اعتاد مواطنوها الدعم الحكومي والضرائب المخفضة.

والخيار الثاني أن تخاطر برؤية ثرواتها تتلاشى شيئاً فشيئاً خلال الأعوام الـ١٥ المقبلة وهذا هو الخطر الحقيقي الذي يهدد هذه الدول.

من الناحية العملية برز مفهوم مفارقة الوفرة ليفسر تلك العلاقة المتلازمة، بل أيضاً يعلل تنامي احتمالات وقوع تلك الدول في أزمات اقتصادية وسياسية طاحنة أكثر من غيرها. نشوء اقتصاد ريعي يكون شديد المركزية، يقوي النزعات الاستهلاكية لدى مواطنيه، ويقلّل معدلات الضرائب المحلية، ومن ثم يكون المورد الرئيسي لخزانة الدولة هو العوائد النفطية وليس الضرائب المستمدة من الدخل.

ونظراً إلى الطبيعة المتقلبة لأسواق النفط، غالباً ما تقع هذه الدول ضحية انهيارات مفاجئة في حجم العوائد تُدخلها في نفق أزمات حادة، وفي جحيم الفوضى العارمة.

يقول ناصر زهير، الباحث بمركز جنيف للدراسات السياسية، TRT عربي، «إن شيوخ قبائل هذه الدول ومواطنيها مرتبطون بعلاقات وثيقة برأس السلطة، ومن ثم لا توجد حركة مدنية أو سياسية على غرار تلك الموجودة في الدول النفطية الأخرى.

الاقتصادات النفطية في منطقة الخليج لها خصوصية من ناحية نُظمها السياسية. هذه الأخيرة تشكّلت بفعل التدفقات المالية الناتجة عن إيرادات النفط، التي ظلّت عنصراً أساسياً في بقاء النظم السياسية في دول الخليج العربي النفطية، عكس باقي الدول النامية، لا تمتلك سياسات هيكلية مستدامة، وتضطرّ بذلك للجوء إلى سياساتٍ ترقيعية كلّما كشفت مؤشراتها الاقتصادية عن مشاكل.

وهكذا فإن الخطر الحقيقي الذي يهدد دول الخليج العربي النفطية وثرواتها ليس جمهورية إيران، كما تدعي زوراً وبهتاناً إدارة ترامب الأميركية، وإنما يكمن الخطر الفعلي في سياسات حكومات هذه الدول المعتمدة اقتصادات ريعية وعلى إيرادات النفط الأحادية التي تتآكل وستتلاشى عام ٢٠٣٤ حسب تقرير صندوق النقد الدولي.